Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

- في بحث "الموقوف" يحكمون بأن قول الصحابي مما لا مجال فيه للرأي، أنه له حكم المرفوع، لكن يخصصونه بصحابي لم يأخذ عن أهل الكتاب.
- في بحث "الشاذ" و"المنكر" و"المعل" و"المضطرب" و"المدرج" و"المقلوب"، بينوا وقوع الشذوذ والنكارة والعلة والاضطراب والإدراج والقلب في السند وفي المتن، ومتى تكون هذه الصفات قادحة في صحة ثبوت الحديث، وموجبة لرده.
- وأخيرًا ففي بحث "الموضوع"، ذكر علماء الحديث علامات في المتن المروي تدل على كونه موضوعًا.

وهذا يدل على أن علوم الحديث قد شملت قواعد نقد المتن، وإذا كان علماء الحديث لم يركزوا بحوثهم النقدية على ذلك، فإنهم لم يغفلوا القواعد التي يمكن الاعتماد عليها في هذا الموضوع.

أبواب المصطلح المشتملة على قواعد نقد المتن :

المسألة الأولى : الشاذ :

الحديث الشاذ هو الحديث الذي يرويه الثقة مخالفًا لرواية من هو أولى منه بالثقة، لكثرة عدد، أو زيادة حفظ. ويسمى مقابله "الحديث المحفوظ".

وبمجيء الحديث من طرق أخرى أصح، تبيّنا أن الرواية الشاذة قد وهم فيها أحد الرواة، وهو وإن كان ثقة إلا أنه لا يستحيل عليه السهو والخطأ، بل لا يبعد أن يقع الوهم لثقات الرواة في بعض الأحيان. ومن المعروف أن عدم الشذوذ هو شرط من شروط صحة الحديث، وبهذا الشرط احترزوا من أوهام الرواة التي تعذر الكشف عنها.

ولاشك أن الحديث الشاذ هو من قبيل الحديث المردود، أي ما حكم بأنه غير ثابت عن النبي صلى الله عليه وسلم.

ومن أمثلته

- روى الحاكم في "المستدرك" من طريق عبيد بن عنام النخعي، عن علي بن حكيم، عن شريك، عن عطاء بن السائب، عن أبي الضحى، عن ابن عباس قال : «في كل أرض